مركز دراسات المعرفة والحضارة
Center of Knowledge and Civilization Studies

دراسات | 2020

من فقه الأقليات إلى فقه الاندماج البنائي

الدكتور سعيد شبار
رئيس المجلس العلمي المحلي لبني ملال
أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال
المغرب

جميع الحقوق محفوظة © 2020
All rights reserved © 2020
لجنة الإعلام والتواصل

1- الفقه والحاجة إلى توسيع دائرة الحضور والمشاركة.

إن لفظ "الفقه" اصطلاح علمي، وهو كما تقرر في تعريف الفقهاء "العلم بالأحكام الشرعية العملية المستنبطة من أدلتها التفصيلية." وهي العملية التي يزاولها الفقهاء وهم يواكبون تحديات وحاجيات المجتمع وتطوره، وما ينبغي للمسلم أن يكون عليه في تدينه إزاءها. وليس ثمة من إشكال على هذا المستوى، إلا إشكال جمود هذا الفقه نفسه عن مواكبة كثير من التحديات، وقصوره عن التأطير في كثر من المجالات، إما لندرة الفقهاء في هذا الباب: "فقه الأقليات" أو "الجالية المقيمة بالمهجر"، وإما لانسداد قناة التجديد الفقهي والركون إلى الجاهز من المقولات الفقهية التاريخية وإن لم تسعف في تقديم حلول مناسبة للإشكالات الجديدة. وهذا أحد مبررات استمرار الخلاف العلمي والعملي بين الجالية نفسها في كثير من قضاياها الدينية التعبدية، وعلاقاتها مع المحيط الديني والاجتماعي والفكري والسياسي.

ومهما يكن، فمرادنا هنا شيء آخر، فإن كنا نسلم لهذا الفقه الأولي بالدور الذي مارسه، في تأطير التواجد الاسلامي الأول وحاجياته الضرورية، فإننا ندعو إلى فتح أنساقه لاستيعاب المشكلات المتزايدة، والاجتهاد في التماس الحلول في سياقات تنزيلية تراعي حال ووضع المسلمين في الخارج المختلف عن حالهم ووضعهم في بلاد المسلمين.

المراد هو الإحالة على معنى أوسع للفقه يشكل فيه الاصطلاح الفني العلمي دائرة من دوائره، لا كل دوائره. الفقه بمعناه القرآني، الذي هو مطلق الفهم عن الله تعالى في كل آياته، في النص والأنفس والآفاق، حيث يؤدي كل ضرب من أضرب التفقه إلى إنتاج العلوم والمعارف وتفعيل القيم والأفكار الضرورية لكل ضرب من أضرب التفقه المذكورة، بحيث يصير الفقه عنوانا كذلك للمعرفة والثقافة والقيم والأفكار. المحددة لكيان "الأقلية" فيما بينها، أو لكيانها في علاقتها بمحيطها المختلف والمتعدد. وكما للفقه بمعناه الاصطلاحي الخاص قواعد وضوابط علمية ومنهجية تنضبط بها حركة اجتهاد الفقيه في

استنباط الأحكام، فإنه يتوجب على دائرة التفقه الحضاري والثقافي والعمراني أن تكون له قواعد وضوابط علمية ومنهجية تسعف المسلم كي يكون حاضرا على هذه الواجهات كذلك.

ولهذا فإن العودة إلى القرآن الكريم والسنة المبينة له ضرورية في هذا البناء، باعتبارها الأصول المرجعية الضرورية المؤطرة في كل بناء، وعلى خلاف ما قد يتوهم البعض، فإن الإحالة على النص ليست تقييدا للفقه بقدر ما هي توسيع له. فالإحالة هنا هي على أصول قرآنية كلية قادرة على الاستيعاب والتجاوز.. تنتظم داخلها التجارب المختلفة وتحتكم إليها وليس العكس، فلا يصح محاكمة الأصل إلى التجربة، بل العكس هو الصحيح، ولهذا نجد تجارب تنجح في الاستهداء بأحكام وحكم ومقاصد ودلالات الأصل، وأخرى تخفق في ذلك.

لقد استطاع هذا الدين أن يمتد في ربوع العالم المختلفة من خلال أصوله الكلية الجامعة، مراعيا تشكلاتها الثقافية والحضارية المختلفة دون أن يصادر عليها أو يلغيها. بل هيمن وصدق بلطف حتى استوعب معظمها، وحافظ على غناها وتعددها الذي أصبح تعبيرا عن سعة إمكاناته في التأطير والتواصل، وهذا ما فعله بالضبط الصحابي الجليل ربعي بن عامر وهو يقرر أمام قائد الفرس أصول الدين الكبرى التي جعلت المسلمين يخرجون من ديارهم ويحملونها إلى الناس: أصل التوحيد، وأصل العدل، وأصل الحرية.

هذا الذي نقصده، ونحن نستحضر هذه الخلفية، بالانتقال من "فقه الأقليات" إلى "فقه الاندماج البنائي"، أو بتعبير أكثر وضوحا، من فقه "القاطن" بالدار، إلى فقه "صاحب" الدار (المواطن)، بحيث إذا كان الأول موجها بأحكام محدودة مؤقتة، فإن الثاني ينبغي أن يكون موجها بأحكام أعم وأشمل. ولا يخفى أن عقلية صاحب الدار "المواطن"، المسهم في بنائها والحريص على تطويرها وإنمائها، مختلفة تماما عمن ينتظر المغادرة في أية لحظة ولا تكاد تربطه ب "داره" غير مصالح خاصة به في أحسن الأحوال.

إن فقه الاندماج البنائي يتجاوز تماما الفقه الأول وإن كان لا يلغيه طبعا، لأنه عنصر أساس في وجوده، وقضاياه ما تزال حاضرة، لكنه يوسع من مجال هذا الحضور ويعطي أبعادا إضافية لمنظور وفلسفة التواجد ذاتها، بحيث يتم تحريره كليا من كثير من التصنيفات التاريخية التي حكمت علاقة المسلمين بغيرهم وهم في حالة من التدافع أملتها ظروف زمانها ومكانها. إذ تم تجاوز تلك المرحلة بما لها وما عليها، وأصبح للمسلم وجود وكيان سلمي وآمن، متمتعا بقدر كبير من حقوقه وحرياته الدينية والاجتماعية.. والفكرية والسياسية، وهذا يستجوب طبعا تجاوز ترسانة المفاهيم والمصطلحات التي كانت مؤطرة للمراحل التاريخية الأولى لفائدة اجتهادات فقهية وفكرية تؤطر الواقع الجديد. ليس في معناه الأولي البسيط وحسب، بل وفي معناه المتعدي والمركب كذلك. أي التأطير المواكب للانخراط البنائي في مجالات الفكر والثقافة والمجتمع والسياسة والقيم والأخلاق الموجهة والقوانين المنظمة.. بما يعكس التواجد والحضور الذي لم يعد "أقلية"، بل جزءا من الكيان مندمجا فيه بوعي وقناعة، لا مدمجا فيه استلابا.

لقد ظل "فقه الأقليات" منذ البدايات الأولى للحديث عنه محكوما، بمعنى ومنطق "الأقلية" ذاته، أي عاكسا لفقه مرحلي، هو استجابة لحاجات لحظية وظرفية كانت تعيشها الأجيال أو الوفود الأولى للجالية المسلمة بالخارج. وحتى "الاجتهاد التنزيلي" الذي كان يمارس في هذا الفقه كان محكوما بالاعتبار نفسه، أي الإجابة عن حاجيات وتحديات هذا الواقع، أو كيف يتدين المسلم في بلاد غير المسلمين؟

لقد كانت قضايا: الصلاة والمساجد، والأكل الحلال وصيام رمضان، وصلاة العيدين، والعلاقة بالمشغلين وأرباب المعامل أو الضيعات.. ثم بعد ذلك بقليل، قضايا تربية وتعليم الأبناء ومشكلات التمدرس.. هي القضايا الأساسية والجوهرية التي كانت تشكل العمود الفقري لهذا الفقه، وحيث كانت تدور رحى الخلاف الفقهي نفسه بين مختلف المكونات الفاعلة في الحقل الديني.

إن الحضور الإسلامي في العالم الغربي يقدر اليوم بعشرات الملايين، يتجاوز بكثير عدد المسلمين في كثير من البلاد الإسلامية، بل ويتمتعون في الغرب –كما أعرب عن ذلك كثيرون– بحريات

وحقوق لا يجدونها أحيانا في بلدانهم، ولا ينبغي لهذا الحضور الكمي أن لا يوازيه حضور كيفي كذلك. وهذا لا يمكنه أن يتأتى إلا من خلال وعي جديد عام لدى غالبية المسلمين في الغرب لا لدى النخبة وحدها، وهو الذي نقصده بفقه الاندماج البنائي المتجاوز والمستوعب لفقه الأقليات السابق.

2- الهوية بين الدمج والاندماج.

تطرح قضية الهوية بحدة لدى الجالية المسلمة بالخارج فيتم التعامل معها بمنظورات مختلفة يمكن إجمالها في ثلاث:

* اتجاه مُفْرط في التشبث بقضايا الهوية معتقد أنها خصوصية وحسب، لا يجوز انتهاكها، وأصولها كفروعها وكلياتها كجزئياتها. فالكل عنده خاص وغير قابل لا للدمج ولا للاندماج. ولهذا نجده ضد كل مبادرات المشاركة والتفاعل، أو الحوار والتواصل..

* اتجاه مُفَرط في الهوية، فهي بالنسبة له لا شيء، ولا يشكل العمق التاريخي والديني والثقافي.. له أهمية، مستعد للانخراط في أي منظومة، وله قابلية للدمج في أي نسق يلبي حاجياته المادية وحسب، فلا خصوصية له، وهو بهذا نقيض موضوعي للأول يقف على الطرف الآخر المقابل له.

* اتجاه موفق بين الاتجاهين وهو السائد الغالب، يحرص على الهوية كما يحرص على الاندماج ولو بأشكال أولية.. قد تزيد لدى البعض وقد تنقص لدى آخرين. وهذا الاتجاه هو الذي يحتاج إلى التزود بفقه الاندماج الموسع، الذي يسعفه من الانتقال من الوعي بذاته كأقلية تطالب دائما، إلى الوعي بها كطرف شارك بوعي في البناء.

وهذا يحتاج إلى أضرب مختلفة من التكوين والتأهيل كي تتسع لديه دائرة الاندماج البنائي الواعي بناء على اتساع الفهم والتصور للهوية والخصوصية، باعتبار أن للهوية والخصوصية الإسلامية إمكانات تواصلية تكاد تتماهي مع الحقيقة الإنسانية والكونية.

إن الهوية دوائر متعددة، هي كالكائن الحي نفسه، بقدر ما ينمو ويتمدد بقدر ما تتسع دائرة تواصلها وتفاعلها مع الغير، والأصل في الهوية الإسلامية ابتداء أنها إنسانية كونية، باعتبار الخطاب الإنساني الشامل للرسالة، وباعتبار تماهيها واستنادها كذلك إلى حقائق الكون والوجود. ولما كانت البدايات ضرورية في كل بناء وإنجاز كان للهوية كذلك بداية لم تلبث أن اتسعت لتعانق الوجود الكوني والإنساني. لقد كانت الدعوة ابتداء في الأقربين: "**وأنذر عشيرتك الأقربين**" (الشعراء214)، ثم امتدت لتشمل المحيط الأقرب: "**لتنذر أم القرى ومن حولها**" (الشورى42)، ثم المحيط الأكبر والأشمل: "**وما أرسلناك إلا رحمة للعلمين**" (النبياء 107)، "**وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا ولكن أكثر الناس لا يعلمون**" (سبأ 28). وقد واكب هذا الواقع المتدرج تدرج كذلك في التنزيل على امتداد ثلاث وعشرين سنة، فلما اكتمل الدين وانقطع الوحي وأنيطت مهمة العلم والعمل بالإنسان، جُمع القرآن على ترتيب غير ترتيب نزوله، وليس لذلك من معنى إلا معنى تجريده وفصله عن ملابسات الزمان والمكان ليكون مستوعبا لهما وليس العكس. وذلك أيضا هو معنى إنسانيته وكونيته، فقيمه وأصوله الكبرى من كلماته التامات لها قدرة التأطير في كل زمان ومكان إذا كان التفاعل الاستمدادي التنزيلي معها علميا وموضوعيا، فالإيمان والصدق والإخلاص والأمانة والسلم والعدل والحرية والتزكية والعفو والسماحة... وما إليها يحتاجها العلم والعمل وتحتاجها التربية في كل زمان ومكان، وأي المرجعيات الدينية أو الثقافية كانت أقدر على تلبية حاجات البشرية منها كانت الأوفر حظا ونجاحا. وكلها مداخل مهمة بالنسبة للمسلمين للإسهام بها ومن خلالها في البناء الحضاري الإنساني المشترك. فهي ليست حاجات لحظية فحسب، بل قناعات مبدئية كذلك.

فإذا استطاعت الجالية تحصيل قدر معين من هذا الوعي الضروري لوجودها، استطاعت كذلك أن تسهم من موقعها كذات لها خصوصية، لكن في الوقت ذاته خصوصيتها هذه ذات أبعاد كونية وإنسانية، ولنقل بتعبير أكثر وضوحا، كمصباح هو ذات وكيان له مكونات لكنه نور ممتد، إذ يستحيل أن يكون الشيء بعدا إنسانيا وكونيا دون أن يكون ذاتا أولا. وليست العالمية والكونية في نهاية المطاف

إلا مجموع الذوات المكونة لها، وهذا هو الوجه الحقيقي للتنوع الحضاري والثقافي الذي ينبغي أن تشهده البشرية، إلا أن يهيمن عليها نمط واحد فيحتل المساحة كلها.

هذا بالإضافة إلى أن الهوية والخصوصية لا يمكن حمايتها بالانغلاق فيها بقدر ما يمكن ذلك من خارجها، أي بالتفاعل الإيجابي مع مختلف المكونات التي لها نفس القناعات، إذ لا يخفى أن الموقف المنغلق المفرد يسهل تجاوزه وإهماله ما لم يكن له سند من المحيط يدعمه.

تستطيع الجالية كذلك الانفلات من حركة "الدمج" التي تمارسها المركزية الغربية من مداخل متعددة: تعليمية وإعلامية، وقيمية، وسياسية قانونية.. وغيرها، بحيث تسعى إلى تحييد التواجد الأجنبي عموما بشكل يكاد يكون فيه منزوع الهوية والخصوصية، قابلا للتوظيف في كل السياقات التي تفرزها فلسفة المادية الموجهة بهاجس الربح والإنتاج واللذة والمتعة والاستهلاك.. والتي تجد لها تجليا واضحا في أعراض الحداثة، في النزعات الفردانية، والحريات المطلقة والنتائج المترتبة عليها في نظام الأسرة والمجتمع والعلاقات المختلفة.

3- مداخل فكرية ذات أولوية في فقه الاندماج البنائي:

من أضرب التجديد اللازمة في مجال فقه الاندماج البنائي ضرورة تحريك مساحات جديدة في باب المعرفة الدينية لم تتح لها فرصة الظهور في الفقه الأول "فقه الأقليات" لكونه كان محكوما بالقضايا والأوضاع الاجتماعية التي ألمحنا إليها. وهذه المساحات الجديدة ينبغي أن تركز في اعتقادي على مداخل منهجية ومفهومية، ككليات المفاهيم المؤطرة، وقيم التواصل والمشترك الإنساني، ومنطق الترجيح بين المصالح والمفاسد، والحضور الفكري والثقافي الكيفي الموازي للحضور العددي الكمي.

وبعبارة أخرى، هو فقه مستند إلى الأبعاد الحضارية والمعرفية والثقافية في الدين تجعل الجالية تسهم في بناء عالمها الخارجي وليس الداخلي فقط. تعتبر البلد المضيف وطنا، وقاطنه إنسانا أخا ضمن أسرة ممتدة موسعة.

من مداخل الكليات المفهومية والمنهجية التي يمكن تحريكها بهذا الصدد لدى الجاليات المسلمة من أجل الوعي بالاندماج والبناء المشترك.

* **مدخل البعد الإنساني في الرسالة:** القائم على أساس الأخوة والمحبة الإنسانية والتكريم والتفضيل الإلهي لبني آدم. وحرمة النفس في الإسلام، واستثمار كل قيم التسامح والتعايش والتعارف... في هذا الاتجاه.

* **مدخل البعد العمراني في الرسالة،** والذي يجعلها ذات إنجاز حضاري مدني، وليس ديني تعبدي فحسب، واستثمار كل قيم الخير الجمال في عالم الإنسان وعالم الطبيعة، بما يجلب المنافع والمصالح ويدر المفاسد والمضار.. حيث يمكن إضافة أبعاد جديدة على مفهومي المصلحة والمفسدة حين يتم ربطها بعالمي الغيب والشهادة معا في اتجاه إسعاد الإنسان في الدارين.

* **مدخل البعد العلمي والمعرفي للرسالة،** باعتبارها حاضنة أصول كبرى لنظريات في النفس والتربية والمجتمع، والبيئة والقيم والصحة، والمعرفة وبالوجود الإنساني والكوني عموما. ومن تم فلا تعارض بين عالم الدين ومقررات العلم والعقل والمعرفة.

* **مدخل البعد العملي في الرسالة،** باعتبار العمل ومنظومة القيم الملازمة له، من إتقان وانضباط وصدق واحترام للوقت..، أمرا ملازما للدين وللرسالة بما في ذلك الالتزام السلوكي والأخلاقي.. وقد ورد في الحديث في تعريف المسلم أنه: "من سلم المسلمون من لسانه ويده". وفي تعريف المؤمن أنه: "من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم"،

(أخرجه الترمذي في جامعه والنسائي في سننه) |. حيث تم التعريف بالثمرة التي ينبغي التحقق بها بعد إعمال الأصول. فلا يمكن لمن تحقق بأصول الإسلام وأركانه أن لا يكون الأصل فيه السلم والمسالمة، ولا لمن تحقق بأصول الإيمان وأركانه أن لا يكون الأصل فيه الأمن وحفظ الأمانة. فإن لم يكن كذلك فثمة خلل في منهجية التحقق بالأصول ذاتها.

وليس الاندماج إلا انخراطا علميا وعمليا في الواجهات الفكرية الثقافية والاجتماعية السياسية في الغرب. فلم يكن قط في التاريخ أن أمة استقلت بإنجاز حضاري خالص لها تماما، قد تأثر فيه وتوجهه بشكل كبير كما فعل المسلمون في عالميتهم الأولى، وكما يفعل الغرب اليوم، لكن لا يمكن الزعم ولا الادعاء أنه خالص محض. وكما استفاد الغرب من المسلمين قديما يمكن أن يستفيد منهم حديثا كما يستفيدون منه.

4- من شرعية الوجود إلى مشروع الوجود:

إذا كانت الأجيال الأولى المهاجرة إلى ديار الغرب قد اشتغلت بقضايا وجودها وما يثبت شرعية هذا الوجود ولو لفترة محددة.. فقد برز في الأجيال المتأخرة من الباحثين والمفكرين في التخصصات المختلفة ما يؤلها إلى الانتقال إلى مشروع في الوجود تنخرط به في مسار ومسلسل البناء العام. قادرة من جهة على التحرر من التصنيفات التاريخية القديمة التي كانت محكومة بمنطق الصراع والتدافع.. (كدار السلم والحرب أو الكفر والإيمان)، وقادرة من جهة ثانية، على التحرر من التصنيفات الحديثة، التي حكمها كذلك منطق الصراع والتدافع الحديث (كالأنا والآخر، والإسلام والغرب، والدين والدولة..). تنطلق من هويتها وخصوصيتها على الدوام، لأنها بها تكون ذاتا أو كيانا، لكنها قادرة على تكييفها وتفعيلها وفق مطالب الواقع المختلف الذي يتطلب فقها موسعا في التنزيل. ولا يتعلق الأمر هنا، مرة أخرى، بتنزيل الأحكام التعبدية الخاصة بجماعات المسلمين، بل بالأحكام الحضارية والعمرانية العامة

كذلك. وكل هذا يستدعي من العلماء ارتقاء في الاجتهاد لهذا الواقع بما يناسبه من فقه جديد يحقق مصالح المسلمين التي هي مصالح الغرب نفسه، بدل إغراقهم في خلافات فقهية فرعية وجزئية أحيانا لا تمت إلى واقعهم بصلة، أو تسقط أحكاما من غير تنقيح ولا تحقيق لمناطاتها أو تحقق بمقاصدها مما يجعل ضررها أكثر من نفعها للأسف.

مركز دراسات المعرفة والحضارة
Center of Knowledge and Civilization Studies

maarifa-center.com

maarifa2011@ gmail.com

facebook.com/almaarifa.centre

All rights reserved © 2020

جميع الحقوق محفوظة© 2020

لجنة الإعلام والتواصل